والى كونه معرفا معرفة وتنبه فعمرو مثل زيد فكونه معرفة معرفة وامتنع بنائه في يا زيد وعبد الله
فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اى ومن اجل ان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب
عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد
وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون
خبرا مقدما والمبتدأ هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان للقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير وهو
يعود الى الموصول يغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي
يطير فيغضب زيد الذباب لانها اى الفاء في هذا التركيب فاء السببية اى فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى وما المعنى الذي يطير
فيغضب زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد
السببية الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير اى الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
اى اوقع العطف بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معمولي عاملين بحرف واحد وقال
بعض شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اى اتباع الاسمين
نحو العاملين بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال
على معمولي عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا
ولا على اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان يكون الخلاف عين

الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا او بكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك كما وقع في قولهم
ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواصل يقوى
ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب
الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها فلا يقتصر على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم
جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا يعني الا في صورة تقدم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب
المجرور في كلامهم وانتشر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع
خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف
المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الاخرة كما
بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اى عرض الاخرة التأكيد تابع يقرر امر المتبوع ما حاله وشانه عند
السامع يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة اى في كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده
ويحقق ان المنسوب او المنسوب اليه في هذه النسبة هو المتبوع لا غيره وذلك اما لدفع ضرر الغفلة
عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب
لدفع ظن السامع به تجوزا اما في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل فربما يتوهم السامع ان
يريد بالقتل الضرب الشديد فيجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في
المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اى

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)